

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقریرات درس خارج اصول

حضرت آیت الله سید محمد رضا مدّسی طباطبائی نردوی دست بركاة

دوره‌ی دوم - سال یازدهم - سال تحصیلی ۹۴-۹۳

جلسه ۸۳ - شنبه ۹۴/۱/۲۹

استصحاب در شبهات موضوعیه‌ی مورد نصوص

در برخی روایات، جریان استصحاب در شبهه‌ی موضوعیه مورد نصّ است. از جمله موثقه‌ی ابن بکیر می‌باشد.

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ غَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِذَا اسْتَيْقَنْتَ أَنَّكَ قَدْ أَحْدَثْتَ فَتَوَضَّأَ وَ إِيَّاكَ أَنْ تُحْدِثَ وَضُوءاً أَبَدًا حَتَّى تَسْتَيْقِنَ أَنَّكَ قَدْ أَحْدَثْتَ.^۱

هرگاه یقین پیدا کردی حدث از تو سر زده است وضو بگیر و پرهیز از اینکه وضوی جدید

بگیری مگر اینکه یقین پیدا کنی محدث شده‌ای (یعنی مبدا فکر کنی شک در نقض وضو، در

تجدید وضو کافی است).

روشن است این سخن امام عليه السلام از باب استصحاب است؛ یعنی وقتی یقین به وضو داشتی، تا یقین به خلاف آن پیدا نکرده‌ای از آن رفع ید نکن، و مورد آن نیز شبهه‌ی موضوعیه است و مکلف نمی‌داند ناقضی از او صادر شده است یا خیر؛ کما اینکه صحیح‌ه‌ی اول زراره (فَإِنْ حُرِّكَ إِلَى جَنْبِهِ شَيْءٌ)^۲ نیز چنین بود، هرچند ما

۱. وسائل الشیعة، ج ۱، ص ۲۴۷، ح ۷ «۶۳۷».

۲. همان، ص ۲۴۵، ح ۱ «۶۳۱».

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَنَامُ وَهُوَ عَلَى وَضُوءٍ أَوْجِبُ الْخَفَقَةَ وَ الْخَفَقَتَانِ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فَقَالَ يَا زُرَّارَةُ قَدْ تَنَامَ الْعَيْنُ وَ لَا يَنَامُ الْقَلْبُ وَ الْأَذُنُ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنُ وَ الْأَذُنُ وَ الْقَلْبُ وَجِبَ الْوُضُوءُ قُلْتُ فَإِنْ حُرِّكَ إِلَى جَنْبِهِ شَيْءٌ وَ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ قَالَ لَا حَتَّى يَسْتَيْقِنَ أَنَّهُ قَدْ نَامَ حَتَّى يَجِيءَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ بَيِّنٌ وَ إِلَّا فَإِنَّهُ عَلَى يَقِينٍ مِنْ وَضُوءِهِ وَ لَا تَنْقُضُ الْيَقِينَ أَبَدًا بِالشَّكِّ وَ إِنَّمَا تَنْقُضُهُ بَيِّقِينَ آخَرَ.

به این صحیحه نسبت به جریان استصحاب در موضوعات تمسک نمی‌کنیم؛ زیرا در آنجا امام علیه السلام استصحاب خودِ وضو را که مجعول شرعی است جاری کردند و این شبهه مطرح شد که چرا استصحاب سببی را بیان نفرمودند، لذا از آن روایت غمض عین کردیم و موقفه‌ی ابن بکیر را به عنوان شاهد بیان کردیم.

همچنین بعض روایات دیگر مانند «صُمُّ لِلرُّؤْيَةِ وَ أَفْطِرُ لِلرُّؤْيَةِ»^۱ بر فرض دلالتش بر استصحاب، روشن است که مربوط به شبهه‌ی موضوعیه است؛ زیرا یوم الشک که رؤیت هلال در آن نشده، موضوع خارجی محضه است.

لهذا در جریان استصحاب نسبت به شبهات موضوعیه جای هیچ مناقشه‌ای نیست و به همین دلیل برخی اساساً این بحث را مطرح نکرده‌اند.

نظریه‌ی عدم جریان استصحاب در احکام کلیه‌ی الهیه

در ابتدای این تفصیل اشاره کردیم که برخی در جریان استصحاب در شبهات حکمی‌ه‌ی کلیه‌ی الهیه شبهه کرده‌اند و معتقد شده‌اند در احکام کلیه استصحاب جاری نمی‌شود^۲ بلکه استصحاب یا در موضوع جاری می‌شود یا در حکم جزئی.

این تفصیل طرفدارانی دارد و نقل شده^۳ که معروف در نزد محدثین، این نظر می‌باشد و در دوران معاصر، مرحوم سید خوئی از کسانی است که قائل به این نظریه شده است و مکرراً در فقه آن را مطرح نموده است. ایشان فی‌الجمله طرفدار عدم جریان استصحاب در احکام کلیه بوده‌اند و بعض مشایخنا^۴ که از تلامذ ایشان بوده‌اند نیز به شدت طرفدار همین نظریه بوده‌اند، بنابراین سزاوار است این نظریه مورد

۱. همان، ج ۱۰، ص: ۲۵۵، ح ۱۳ «۱۳۳۵۱»:

و [مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ] بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ وَ أَنَا بِالْمَدِينَةِ - أَسْأَلُهُ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ - هَلْ يُصَامُ أَمْ لَا فَكَتَبَ الْيَقِينُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الشُّكُّ صُمُّ لِلرُّؤْيَةِ وَ أَفْطِرُ لِلرُّؤْيَةِ.

۲. حدائق به عنوان یک قاعده‌ی کلی.

۳. سید خوئی، الهدایة فی الأصول (تقریرات صافی)، ج ۴، ص ۳۵:

نعم، هناك تفصیل - أشرنا إليه سابقاً و أنه المختار وفاقاً للفاضل التراقي و قاطبة المحدثين - و هو جریان الاستصحاب فی الشبهات الموضوعیة، و الأحكام الكلّیة التي نشأ الشكّ فيها من الشكّ فی النسخ و عدمه، و الأحكام الجزئیة كطهارة التوب و نجاسته، و عدم جریان فی الأحكام الكلّیة التي نشأ الشكّ فيها من الشكّ فی سعة دائرة الجعل و ضيقها كنجاسة الماء المتغير، بعد زوال تغيره من قبل نفسه.

۴. میرزا جواد تبریزی، دروس فی مسائل علم الأصول، ج ۵، ص ۱۳۳:

... الاستصحاب فی موارد الشبهة الحكمية فيما كان التخلف من قبيل الواسطة فی الثبوت و إن كان جارياً فی نفسه، و كذا فی موارد الظرفية للحكم الثابت إلا أنه مبتلى بالمعارض نوعاً، و المعارض هو الاستصحاب فی عدم جعل الحكم الواسع بحيث يعم الحالة اللاحقة.

بررسی قرار گیرد.

شاید بهترین بیان در عدم جریان استصحاب در احکام کلیه، همان بیانی باشد که سید خوئی علی الله مقامه ذکر کرده‌اند که در تقریرات ایشان موجود است.

ایشان می‌فرمایند^۱ ادله‌ی استصحاب اطلاق دارد و شامل جریان استصحاب در شبهات حکمیة کلیه نیز می‌شود؛ زیرا هرچند مثلاً مورد صحیح‌ه‌ی زراره شبهه‌ی موضوعیه بوده است، اما با اعطاء ضابطه‌ی کلی در مقام تعلیل، معلوم می‌شود که مورد، مخصّص نیست و مقتضی برای جریان استصحاب در احکام کلیه وجود دارد، إلا اینکه مبتلای به مانع است که بدین جهت از آن رفع ید می‌کنیم و مانع آن نیز تعارض استصحاب عدم جعل با استصحاب مجعول است. ایشان معتقدند مراد مرحوم نراقی^۲ همین بوده است و مرحوم نراقی نیز به همین جهت، استصحاب را در احکام کلیه جاری ندانسته‌اند.

۱. مصباح الأصول (ط - مؤسسة احیاء الآثار)، ج ۲، ص ۴۲:

التفصیل الثالث فی حجیة الاستصحاب: هو التفصیل بین الأحکام الكلية الإلهية و غيرها من الأحکام الجزئية و الموضوعات الخارجية، و هو الذي اختاره الفاضل النراقی فی المستند، فيكون الاستصحاب قاعدة فقهية مجعولة في الشبهات الموضوعية، نظير قاعدة الفراغ و التجاوز و غيرها من القواعد الفقهية، و هذا هو الصحيح. و ليس الوجه فيه قصور دلالة الصحيحة و غيرها من الروايات، لأن عموم التعليل في الصحيحة و الاطلاق في غيرها شامل للشبهات الحكمية و الموضوعية، و اختصاص المورد بالشبهات الموضوعية لا يوجب رفع اليد عن عموم التعليل، بل الوجه في هذا التفصیل أن الاستصحاب في الأحکام الكلية معارض بمثله دائماً.

۲. مستند الشيعة في أحكام الشريعة، ج ۲، صص ۴۹۳-۵:

[المسألة] الرابعة عشرة: يجوز وطؤها بعد الطهر و قبل الغسل وفاقاً للمعظم، ...

و خلافاً للفقیه فی غیر ما إذا كان الزوج مشبقاً فحرمه و استقواه فی الروض للاستصحاب، و الآیة مع قراءة التشديد ...
و یرد الاستصحاب: بالمعارضة مع استصحاب الجواز السابق علی الحيض، حيث لم يعلم المنع زائداً علی أيام الحيض.

✓ مناهج الاحکام و الاصول (چاپ سنگی)، ص ۲۴۰:

الفائدة الاولى: اعلم أنك بعد ما عرفت حال تعارض الاستصحابين و أنّهما يتساقطان و لا حجیة لاحدهما اذا وردا علی حکم واحدا و حکمین مع ثبوت الرافعية من الجانبين و ان الحكم للمزيل مع ثبوت الرفع من احدهما يظهر لك حال الاستصحاب في الاقسام الثلاثة المذكورة في المقدمة الاولى و يعلم عدم حجیة - الاستصحاب في القسم الثالث مطلقاً و هو الذي علم ثبوت الحكم في الجملة او في حال و شك فيما بعده لأنه بعد ما علم حکم في وقت او حال و شك فيما بعده و ان كان مقتضى اليقين السابق و استصحاب ذلك الحكم وجوده في الزمان الثاني او الحالة الثانية لكن مقتضى استصحاب حال العقل عدمه لأن هذا الحكم قبل حدوثه كان معلوم العدم مطلقاً علم ارتفاع عدمه في الزمان الاول

فيبقى الباقي. (به نقل از سایت کتابخانه دیجیتال نور www.noorlib.ir)

بيان سيد خويي رحمته الله في عدم جريان استصحاب در احكام كليهي الهيه

سيد خويي رحمته الله في ابتدا مي فرمايند: شك در حكم كلي گاهي مربوط به كيفيت جعل است، حتى اگر مجعول آن فعلي نشده باشد چون موضوعش محقق نشده است. مثلاً شك مي كنيم آيا حكم قصاص، موقت

۱. مصباح الأصول (ط - مؤسسة احياء الآثار)، ج ۲، ص ۴۳:

بيانه: أن الشك في الحكم الشرعي تارة يكون راجعاً إلى مقام الجعل و لو لم يكن المجعول فعلياً، لعدم تحقق موضوعه في الخارج، كما إذا علمنا بجعل الشارع القصاص في الشريعة المقدسة و لو لم يكن الحكم به فعلياً لعدم تحقق القتل، ثم شكنا في بقاء هذا الجعل، فيجری استصحاب بقاء الجعل و يُسمى باستصحاب عدم النسخ. و هذا الاستصحاب خارج عن محل الكلام. و إطلاق قوله (عليه السلام): «حلال محمّد (صلی الله عليه و آله) حلال إلى يوم القيامة و حرامه حرام إلى يوم القيامة» يغنينا عن هذا الاستصحاب.

و اخرى يكون الشك راجعاً إلى المجعول بعد فعليته بتحقق موضوعه في الخارج، كالشك في حرمة وطء المرأة بعد انقطاع الدم قبل الاغتسال. و الشك في المجعول مرجعه إلى أحد أمرين لا ثالث لهما، لأن الشك في بقاء المجعول إما أن يكون لأجل الشك في دائرة المجعول سعةً و ضيقاً من قبل الشارع، كما إذا شكنا في أن المجعول من قبل الشارع هل هو حرمة و طء الحائض حين وجود الدم فقط، أو إلى حين الاغتسال، و الشك في سعة المجعول و ضيقه يستلزم الشك في الموضوع لا محالة، فأننا لا ندرى أن الموضوع للحرمة هل هو وطء و وجد الدم أو المحدث بحدث الحيض، و يعبر عن هذا الشك بالشبهة الحكمية.

و إما أن يكون الشك لأجل الامور الخارجية بعد العلم بحدود المجعول سعةً و ضيقاً من قبل الشارع، فيكون الشك في الانطباق، كما إذا شكنا في انقطاع الدم بعد العلم بعدم حرمة الوطء بعد الانقطاع و لو قبل الاغتسال، و يعبر عن هذا الشك بالشبهة الموضوعية. و جريان الاستصحاب في الشبهات الموضوعية مما لا إشكال فيه و لا كلام، كما هو مورد الصحيحة و غيرها من النصوص.

و أما الشبهات الحكمية، فإن كان الزمان مفرداً للموضوع و كان الحكم انحلالياً كحرمة و طء الحائض مثلاً، فإن لوطء أفراداً كثيرة بحسب امتداد الزمان من أول الحيض إلى آخره، و ينحل التكليف و هو حرمة و طء الحائض إلى حرمة امور متعددة، و هي أفراد الوطء الطولية بحسب امتداد الزمان، فلا يمكن جريان الاستصحاب فيها حتى على القول بجريان الاستصحاب في الأحكام الكلية، لأن هذا الفرد من الوطء و هو الفرد المفروض وقوعه بعد انقطاع الدم قبل الاغتسال لم تعلم حرمة من أول الأمر حتى نستصحب بقاءها.

نعم، الأفراد الاخر كانت متيقنة الحرمة، و هي الأفراد المفروضة من أول الحيض إلى انقطاع الدم، و هذه الأفراد قد مضى زمانها إما مع الامتثال أو مع العصيان، فعدم جريان الاستصحاب في هذا القسم ظاهر.

و إن لم يكن الزمان مفرداً و لم يكن الحكم انحلالياً، كنجاسة الماء القليل المتمم كراً، فإن الماء شيء واحد غير متعدد بحسب امتداد الزمان في نظر العرف، و نجاسته حكم واحد مستمر من أول الحدوث إلى آخر الزوال، و من هذا القبيل الملكية و الزوجية، فلا يجرى الاستصحاب في هذا القسم أيضاً، لا بتلانه بالمعارض، لأنه إذا شكنا في بقاء نجاسة الماء المتمم كراً فلنا يقين متعلق بالمجعول و يقين متعلق بالجعل، فبالنظر إلى المجعول يجرى استصحاب النجاسة، لكونها متيقنة الحدوث مشكوكة البقاء، و بالنظر إلى الجعل يجرى استصحاب عدم النجاسة، لكونه أيضاً متيقناً، و ذلك لليقين بعدم جعل النجاسة للماء القليل في صدر الاسلام لا مطلقاً و لا مقيداً بعدم التتميم، و القدر المتيقن إنما هو جعلها للقليل غير المتمم، أما جعلها مطلقاً حتى للقليل المتمم فهو مشكوك فيه، فنستصحب عدمه، و يكون المقام من قبيل دوران الأمر بين الأقل و الأكثر، فنأخذ بالأقل لكونه متيقناً، و نجرى الأصل في الأكثر لكونه مشكوكاً فيه، فتقع المعارضة بين استصحاب بقاء المجعول و استصحاب عدم الجعل، و كذا الملكية و الزوجية و نحوهما، فإذا شكنا في بقاء الملكية بعد رجوع أحد المتبايعين في المعاطاة، فباعتبار المجعول و هي الملكية يجرى استصحاب بقاء الملكية، و باعتبار الجعل يجرى استصحاب عدم الملكية، لتمامية الأركان فيهما على النحو الذي ذكرناه.

✓ همجين ر.ك: دراسات في علم الأصول، ج ۴، ص ۶۳؛ الهداية في الأصول، ج ۴، ص ۳۵.

بوده است یا دائم؟ مثلاً آیه شریفه‌ای که می‌فرماید: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ»^۱ یا «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَ... وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ» موقتاً جعل شده بود یا اینکه مثلاً در قرن ۱۵ نیز همچنان حکم قصاص وجود دارد و نمی‌توان گفت قصاص مربوط به همان زمان بوده است؟

بنابراین گاهی شک مربوط به کیفیت جعل است حتی اگر حکم قصاص اصلاً در خارج مصداقی پیدا نکرده و فعلی نشده باشد و مثلاً کسی کاری که موجب قصاص شود انجام نداده باشد؛ در این حالت استصحاب جاری است و معروف است به «استصحاب عدم نسخ» که کسی در آن مناقشه‌ای ندارد. وانگهی در اینجا نیازی به استصحاب نداریم و اطلاق خود ادله‌ی احکام مانند اطلاق آیات فوق، شامل همه‌ی زمان‌ها می‌شود، علاوه بر اینکه دلیل خارجی نیز بیان می‌کند: «حَلَالٌ مُحَمَّدٌ ﷺ حَلَالٌ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ حَرَامُهُ حَرَامٌ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^۲ و اگر هیچ‌کدام از این ادله نبود، استصحاب عدم نسخ وجود دارد که اجماعی است. و گاهی در حکم شک می‌کنیم ولی پس از آنکه فعلی شده است و مجعول، محقق شده است. مانند اینکه خداوند می‌فرماید: «فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ»^۳؛ «از زنها در هنگام حیض دوری گزینید» و فرضاً نمی‌دانیم این حکم پس از فعلیت هنوز استمرار دارد یا خیر و این شک می‌تواند ناشی از دو چیز باشد:

۱. شک به نحو موضوعی: این که آیا زن از دم پاک شده است یا خیر؟

اگر شک این چنین باشد یعنی ناشی از شک در استمرار سیلان دم باشد، استصحاب سیلان دم به عنوان استصحاب در شبهه‌ی موضوعیه جاری است.

۲. شک به نحو حکمی: گاهی شک ناشی از این است که آیا پایان وجوب اعتزال در حکم شارع، نقاء

و پاکی از دم است یا اغتسال از محیض؟ در واقع، در سعه و ضیق حکم شارع شک وجود دارد.

[این موارد که شبهه به نحو حکمیه است، دو صورت دارد:

صورت اول اینکه زمان مفرد موضوع بوده و حکم انحلالی باشد؛ به این معنا که موضوع حکم به

۱. البقرة / ۱۷۹.

۲. الکافی (ط - الإسلامية)، ج ۱، ص ۵۸، ح ۱:

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فَقَالَ حَلَالٌ مُحَمَّدٌ حَلَالٌ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَ حَرَامُهُ حَرَامٌ أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يَكُونُ غَيْرُهُ وَ لَا يَجِيءُ غَيْرُهُ وَ قَالَ قَالَ عَلِيُّ ﷺ مَا أَحَدٌ ابْتَدَعَ بَدْعَةً إِلَّا تَرَكَ بِهَا سُنَّةً.

۳. البقرة / ۲۲۲: «وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ

حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ»

حسب امتداد زمان به افراد متعددی تقسیم می‌شود و هر فردی حکم مخصوص به خود را دارد. به نظر سید خوئی رحمته الله حرمت وطی حائض که سابقاً ذکر شد، از همین قبیل است؛ چرا که وطی به حسب امتداد زمان حیض، دارای افراد متعددی است و حکم حرمت به تعداد این افراد منحل می‌شود و هر فردی حکم ویژه‌ی خود را دارد.

در این صورت استصحاب وجودی امکان ندارد؛ زیرا حکم هر فردی غیر از حکم فرد دیگر است و لذا نسبت به وطی بعد از نقاء و قبل از اغتسال، حکم متیقن سابقی وجود ندارد تا بتوان آن را استصحاب کرد. بنابراین در جایی که حکم انحلالی باشد اصلاً استصحاب وجودی معنا ندارد حتی اگر قائل به جریان استصحاب وجودی در احکام کلیه باشیم.

صورت دوم آنکه زمان مفرد موضوع نبوده و حکم انحلالی نباشد؛ به این معنا که عرفاً موضوع حکم به حسب امتداد زمان، متعدد نمی‌شود و حکم هم به تبع آن منحل به موارد متعدد نمی‌گردد.

مثلاً آب کروی به واسطه‌ی تغییر به خون، حکم به نجاست آن شده است، سپس زوال تغییر بنفسه رخ می‌دهد و ما نمی‌دانیم آیا شارع «زوال تغییر به اضافه‌ی اتصال به کر» را پایان نجاست قرار داده و لذا حکم نجاست همچنان باقیست یا «زوال تغییر بنفسه» را هم پایان نجاست قرار داده است که در نتیجه حکم نجاست از بین رفته است؟ در این مثال، آب که موضوع حکم به نجاست قرار گرفته است شیئی واحد است و در نظر عرف به حسب امتداد زمان منحل به افراد متعدد نمی‌شود و حکم نجاست، حکم واحدی است که از حدوث تا زوال آن امتداد دارد.

در این صورت نیز استصحاب حرمت جاری نیست، البته نه به این خاطر که در ادله‌ی استصحاب مقتضی موجود نباشد بلکه اطلاق «لاتنقض الیقین ابداً بالشک و إنما تنقضه بیقین آخر» شامل آن می‌شود، ولی مبتلای به مانع است و مانع عبارتست از اینکه استصحاب مجعول یعنی نجاست، معارض با استصحاب عدم جعل است.].

توضیح مطلب: برای هر حکمی دو مرحله وجود دارد: ۱. مرحله‌ی جعل یا اعتبار (انشاء) ۲. مرحله‌ی مجعول یا مرحله‌ی فعلیت معتبر.

شارع در همه‌ی موارد إلا موارد شاذ، به نحو قضیه‌ی حقیقیه احکام خود را جعل می‌کند که نظری به وجود خارجی موضوع ندارد؛ مثلاً می‌فرماید «الماء طهور»، یعنی «کَلَّمَا وَجَدَ الْمَاءَ فَهُوَ طَهُورٌ» یا می‌فرماید: «إِذَا لَاقَى النِّجْسُ الْمَاءَ يَنْجِسُ»؛ هرگاه نجسی با آب ملاقات کند آب نجس می‌شود، اما اینکه ملاقات رخ داده است

یا خیر، شارع متصدی بیان آن نیست و نظری به تحقق یا عدم تحقق شرط (اذا لاقی النجس الماء) ندارد. یا فرموده: «السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^۱ یا «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ»^۲ که یعنی «اِذَا وُجِدَ السَّارِقُ فَاقْطَعُوا يَدَهُ» یا «اِذَا جُرِحَ شَخْصٌ فَلَهُ الْقِصَاصُ» و نگاهی به خارج ندارد. این مرحله را مرحله‌ی جعل، اعتبار یا انشاء می‌گوییم. بعد از مرحله‌ی انشاء اگر موضوع محقق شد و آبی در خارج پیدا شد یا دزد مصداق پیدا کرد و یا جنایت موجب قصاص واقع شد، حکم به مرحله‌ی فعلیت می‌رسد که همان مرحله‌ی مجعول است؛ یعنی کبرای مذکور مصداق پیدا می‌کند و حکم به نحوی که باعثیت دارد فعلی می‌گردد و باید اطاعت گردد. ولی در مرحله‌ی قبل اطاعت وجود نداشت؛ زیرا مصداقی یافت نشده بود.

سید خویی رحمته الله معتقدند بعد از تحقق حکم مجعول یعنی پس از تغییر آب، اگر در سعه و ضیق مجعول شک کردیم به نحوی که بازگشت آن به سعه و ضیق جعل است [و موضوع نیز عرفاً به حسب امتداد زمان، واحد است] و ندانیم که مثلاً شارع حکم نجاست آب را تا زوال تغییر قرار داده است ولو بنفسه یا بعد از اتصال به کرّ، در این موارد دو یقین و یک شک وجود دارد و این شک به اعتبار هر یقین، استصحابی دارد که این دو استصحاب با هم ناسازگارند، لذا می‌گوییم در احکام کلیه استصحاب جاری نیست؛ زیرا استصحاب مجعول با استصحاب عدم جعل تعارض می‌کند.

مقرر: سید حامد طاهری

ویرایش و استخراج منابع: محمد عبدالهی

۱. المائدة / ۳۸.

۲. المائدة / ۴۵.